

Distr.: General
10 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 36 من جدول الأعمال المؤقت *

قضية فلسطين

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي:
تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

250923 190923 23-15571 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 22/77 الذي طالبت فيه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل موافاتها بتقارير عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويكمل التقرير النتائج التي خلصت إليها تقارير الأونكتاد السابقة المقدمة إلى الجمعية (A/71/174، و A/73/201، و A/74/272، و A/75/310، و A/76/309 و A/77/295).

وفي الضفة الغربية المحتلة، تفرض إسرائيل سلسلة من الحواجز الإدارية والمادية التي تتحكم في تحركات الفلسطينيين وتقيد وصولهم إلى الأسواق، المحلية والأجنبية على حد سواء، وإلى الموارد الطبيعية والاقتصادية. وتمثل المنطقة جيم أكثر من 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتخضع تماماً لسيطرة إسرائيل. وإلى جانب توسيع المستوطنات، تفرض السلطة القائمة بالاحتلال قيوداً صارمة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم، علاوة على القيود المفروضة في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية.

ويحدد هذا التقرير كمياً تأثير الحصة النسبية للمنطقة جيم من التجمعات السكانية الفلسطينية على رفاهية الأسر المعيشية، مقيسة حسب الإنفاق باستخدام مجموعتين من البيانات الشاملة لعدة قطاعات في 457 تجمعاً سكانياً في 10 محافظات. وتكشف هذه العملية أنه كلما زادت حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني، كان التأثير السلبي على إجمالي إنفاق الأسر أقوى. غير أن مدى هذا التأثير السلبي غير متجانس في جميع محافظات الضفة الغربية.

ويكمل هذا التقرير التقارير السابقة ويخلص إلى أن من شأن إزالة القيود الإضافية المفروضة على المنطقة جيم كلها أن تزيد إنفاق الأسر المعيشية في الضفة الغربية بأكثر من الضعف، وأن تخفف من حدة الفقر بقدر كبير في المنطقة جيم. ومن شأن تخفيف القيود المفروضة في المنطقة جيم لتصل إلى مستويات مماثلة لمستويات المنطقتين ألف وباء، باعتبار ذلك خطوة صوب إنهاء الاحتلال، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن يزيد بقدر كبير في إجمالي إنفاق الأسر المعيشية الفلسطينية، أي بنسبة قد تصل إلى 200 في المائة في بعض التجمعات السكانية، وأن يساعد على الحد من الفقر بدرجة كبيرة في كثير من أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي عام 2017، على سبيل المثال، كان من الممكن أن يكون إجمالي إنفاق الأسر المعيشية في الضفة الغربية، باستثناء محافظة القدس، أكبر بمقدار 4,4 بلايين دولار (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة في عام 2015) مما كان عليه في الواقع. ويعادل ذلك زيادة بنسبة 57 في المائة في إجمالي إنفاق الأسر المعيشية في الضفة الغربية. غير أن نقل الأراضي المصنفة حالياً باعتبارها المنطقة جيم، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو، إلى المنطقة ألف أو المنطقة باء لن يكون إلا إزالة جزئية للقيود. وإذا أزيلت جميع القيود في المناطق الثلاث، باعتبار ذلك خطوة صوب إنهاء الاحتلال، فإن الأثر الاقتصادي الإيجابي سيكون أكبر بكثير.

ويخلص التقرير إلى أن إنهاء الأنشطة الاستيطانية وعكس مسارها، وفقا لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ورفع جميع القيود المفروضة على التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بما فيها المفروضة في المنطقة جيم، أمر لا بد منه للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وظهور دولة فلسطينية متصلة الأراضي تتوفر لها مقومات البقاء، وتقوم على أساس حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أولا - النطاق وأوجه القصور

- 1 - يُضاف هذا التقرير إلى ستة تقارير سابقة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وقدمت إلى الجمعية العامة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويسلط التقرير الضوء على التكلفة الاقتصادية المتكبدة بسبب الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم وما يترتب عليه من تجزئة للضفة الغربية.
- 2 - وفي حين يفرض الاحتلال قيودا كبيرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقتين ألف وباء، فإنه يفرض قيودا إضافية في المنطقة جيم. ويقدم هذا التقرير إضافات إلى نتائج تقرير عام 2022 (A/77/295) بشأن التكاليف الاقتصادية للقيود الإضافية التي يفرضها الاحتلال في المنطقة جيم، والتي تمثل حوالي 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة.
- 3 - وقياس هذا التقرير مدى تأثير الحصة النسبية للمنطقة جيم من حيث الرعاية الاجتماعية في رفاه الأسر المعيشية المقيمة في التجمعات السكانية الفلسطينية باستخدام مؤشر الإنفاق، واستنادا إلى سيناريو قائم على تحليل افتراضي، تحدّد فيه حصة المنطقة جيم في كل تجمع سكاني بالصفر. ويعني ذلك أن القيود المفروضة في المنطقة جيم تحدّد في مستوى القيود الواسعة النطاق المفروضة في المنطقتين ألف وباء (وإن كانت أقل شدة).
- 4 - ويقدر التقرير التكلفة المذكورة أعلاه من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي. وبالنظر إلى مجموعات بيانات التعدادات والدراسات الاستقصائية المستخدمة وطبيعة الاقتصاد القياسي الجزئي لهذه العملية، تقدر التكاليف لسنة واحدة، عام 2017، ولكن النتائج تنطبق على السنوات الأخرى.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

- 5 - مع بداية الاحتلال في عام 1967، بدأت إسرائيل في إنشاء مستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وقد أفادت منظمة السلام الآن (Peace Now) غير الحكومية أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قد ارتفع من 198 315 في عام 2000 إلى ما يقارب 700 000 في نهاية عام 2022⁽¹⁾. وهذه المستوطنات تكبد الشعب الفلسطيني تكلفة اقتصادية باهظة، وتجرده من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وترسخ الاحتلال، وتعرقل التوصل إلى حل معقول ومستدام على أساس قيام دولتين.
- 6 - وقد شدد مجلس الأمن في عدة قرارات على عدم شرعية المستوطنات وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. فقد أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي، وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

(1) انظر Peace Now, "West Bank population", Settlements Watch database التالي: <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population> (تم الاطلاع عليه في أيار/مايو 2023؛ 465 400 في الضفة الغربية)؛ و Peace Now, "Jerusalem population", Settlements Watch database. متاح عبر الرابط التالي: <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem> (تم الاطلاع عليه في أيار/مايو 2023؛ 229 377 في القدس الشرقية).

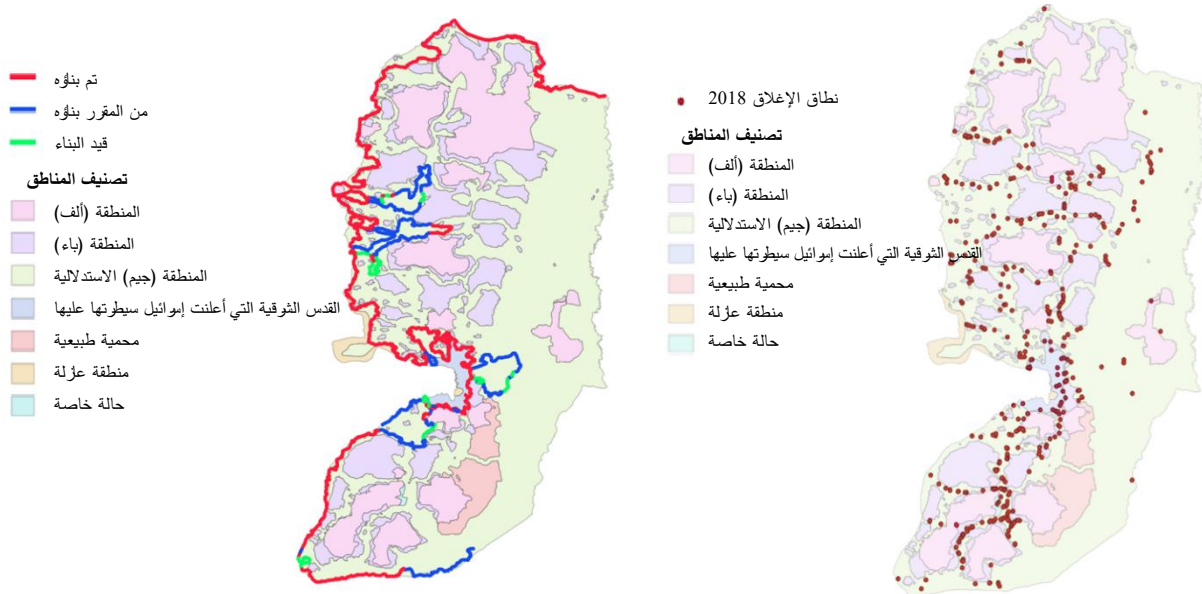
7 - ووفقاً لأحكام اتفاقات أوسلو لعام 1993، قُسمت الضفة الغربية المحتلة إلى ثلاث مناطق إدارية. فالمنطقة ألف وضعت تحت الإدارة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية. وهي تمثل حوالي 18 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية وتضم المدن الفلسطينية ومعظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتخضع المنطقة باء، التي تمثل نسبة تقارب 22 في المائة من منطقة الضفة الغربية، وهي منطقة ريفية إلى حد كبير، للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة. أما المنطقة جيم، التي تمثل نحو 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، فتضم جميع المستوطنات الإسرائيلية وتخضع بالكامل للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية (انظر A/77/295، الصفحة 2).

8 - وهكذا، تتجزأ الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية الفلسطينية من خلال تقسيم المنطقتين ألف وباء إلى 166 جزيرة منفصلة، فأصبحت المنطقة جيم الجزء الوحيد المتصل جغرافياً من الضفة الغربية (الشكل الثاني). وتتص اتفاقات أوسلو على نقل المنطقة جيم تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية خلال فترة خمس سنوات، تنتهي في عام 1999. بيد أن الاحتلال يستمر إلى يومنا هذا، ويتعذر إلى حد كبير وصول المنتجين الفلسطينيين إلى المنطقة جيم، على الرغم من أنها أكبر منطقة من بين المناطق الثلاث، وتتضمن أكثر الموارد الطبيعية قيمة، مثل المياه والأراضي الخصبة والمعادن والحجارة والمواقع السياحية، والموارد المستخرجة من البحر الميت لإنتاج مستحضرات التجميل.

9 - وبدلاً من نقل المنطقة جيم إلى السلطة الفلسطينية، ظلت إسرائيل تفرض مصفوفة معقدة من الضوابط الإدارية والمادية على تنقل الشعب الفلسطيني ووصوله إلى أراضيه وموارده الطبيعية، متذرة بأسباب أمنية (الشكل الأول). وتساعد هذه القيود المفروضة على التنقل والتجارة والاستثمار، مقترنة بالمستوطنات والعنف والجدار، على تهيئة بيئة قسرية تغير التكوين الديمغرافي بطرد الفلسطينيين من أراضيهم بينما تنمو المستوطنات ويزداد عدد المستوطنين (الشكل الثاني) (انظر A/77/295).

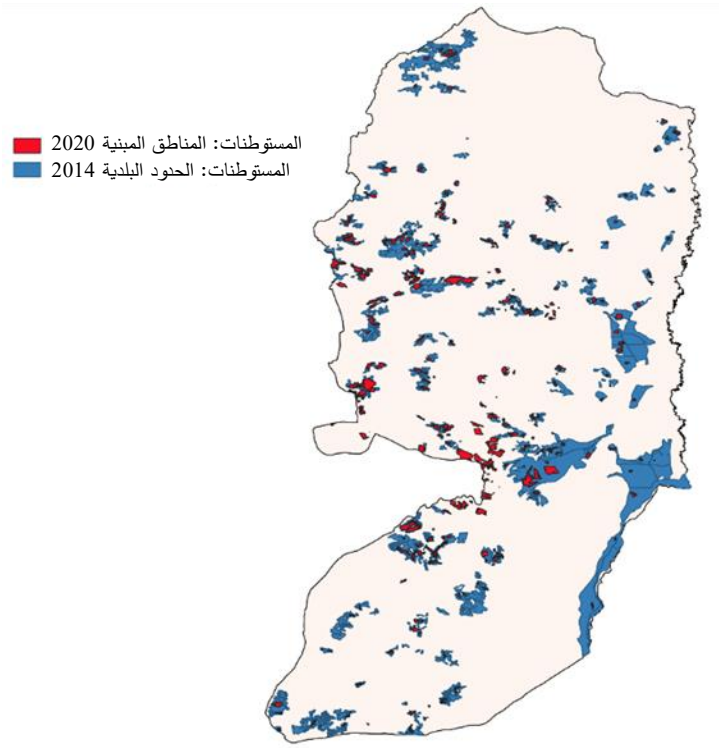
الشكل الأول

القيود التي تفرضها إسرائيل على إمكانية الوصول في الضفة الغربية



المصدر: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.

الشكل الثاني
الحواجز الطرقية الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.

10 - ويحدث الاحتلال الإسرائيلي تأثيراً سلبياً كبيراً في التنمية بمنع الفلسطينيين من البناء على أكثر من 99 في المائة من المنطقة جيم⁽²⁾. فمن الصعب للغاية على الفلسطينيين الحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية لبناء مبان سكنية أو هياكل للاستثمار أو لتطوير البنية التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والطاقة. وإذا بني مبنى دون تصريح، كما هو الحال في كثير من الأحيان، تهدمه السلطة القائمة بالاحتلال على نفقة مالكه. وعلى مر السنين، تزايد هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها وما يترتب عليه من نزوح بشري. ولا تُستثنى من عمليات الهدم المدارس وأبواب المياه والمباني الإنسانية التي تمولها الجهات المانحة⁽³⁾. ويضطر المالكون إلى هدم ممتلكاتهم الخاصة، على نفقتهم، لتجنب دفع تكاليف الهدم إذا قامت به السلطة القائمة بالاحتلال، مما قد يشمل غرامات إضافية. وتشير التقديرات إلى أنه تم تدمير 7 400 مبنى يملكه فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بين عامي 2009

(2) مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)، "التقرير السنوي عن عمليات الهدم والمصادرة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. الفترة المشكولة بالتقرير: 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2021"، 14 شباط/فبراير 2022. متاح عبر الرابط <https://www.ceas.europa.eu/sites/default/files/documents/EU%20Demolition%20Report%202021.pdf>.

(3) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "عمليات الهدم والتجهيز في الضفة الغربية: كانون الأول/ديسمبر 2022"، 21 شباط/فبراير 2023.

و 2021⁽⁴⁾. وفي الآونة الأخيرة، تزايدت عمليات الهدم و "الهدم الذاتي" بنفس القدر. وشهد عام 2022 هدم أكبر عدد من المباني الفلسطينية منذ أكثر من عقد. فقد هدمت إسرائيل 954 مبنى، من بينها صهاريج مياه ومخازن ومباني زراعية ومحلات تجارية ومباني عامة. ونتيجة لهدم 193 مبنى سكنيا، نزح 1 032 فلسطيني، ونصفهم (508) من الفُصر. وقد أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدم 144 هيكلا في القدس الشرقية، منها 74 هيكلا تولى أصحابها هدمها لتجنب غرامات إضافية⁽⁵⁾.

11 - وعلى مر السنين، نشر الأونكتاد دراسات وتقارير مقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية تضمنت تقييما لمختلف أبعاد التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وتناولت هذه الدراسات والتقارير مجموعة واسعة من المواضيع، من بينها أثر الاحتلال على حق الإنسان للشعب الفلسطيني في التنمية، والتكلفة الاقتصادية لعدم تحقيق إمكانات النفط والغاز الطبيعي، وتسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى الخزينة الإسرائيلية، ومساهمة الاحتلال في انتشار الفقر على نطاق واسع في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

12 - وقدر الأونكتاد (2022) التكلفة السنوية للقيود الإضافية التي فرضتها إسرائيل في 30 في المائة من المنطقة جيم بنسبة 25,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية⁽⁶⁾. وقام الأونكتاد (2021) بتقييم تكلفة القيود وسياسة فرض القيود والإغلاق التي نفذتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000⁽⁷⁾، وخلص إلى أن هذه القيود كلفت اقتصاد الضفة الغربية 35 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وزادت معدل الفقر بنسبة 200 في المائة. وخلص الأونكتاد (2020) إلى أن العمليات العسكرية والقيود المفروضة على الحركة والحصار في غزة أدت إلى ارتفاع معدل الفقر من نسبة 40 في المائة إلى نسبة 64 في المائة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و 2017⁽⁸⁾. وتناول الأونكتاد (2019) التكلفة الاقتصادية لإمكانات النفط والغاز الطبيعي غير المحققة في غزة والمنطقة جيم (حقل مجيد للنفط والغاز الطبيعي) الواقعة داخل الضفة الغربية المحتلة والتي تستغلها إسرائيل⁽⁹⁾. وقدر الأونكتاد (2019) الموارد المالية الفلسطينية التي تتسرب إلى خزينة السلطة القائمة بالاحتلال بنسبة 13,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني⁽¹⁰⁾.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

(6) UNCTAD, *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Cost of Restrictions in Area C Viewed from Above* (UNCTAD/GDS/APP/2022/1).

(7) الأونكتاد، "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: كبح التنمية والفقر في الضفة الغربية" UNCTAD/GDS/APP/2021/2.Corr.1 و UNCTAD/GDS/APP/2021/2).

(8) الأونكتاد، التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: إفقار غزة تحت الحصار UNCTAD/GDS/APP/2020/1).

(9) الأونكتاد، التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق UNCTAD/GDS/APP/2019/1).

(10) الأونكتاد، التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: التكاليف المالية التراكمية UNCTAD/GDS/APP/2019/2).

13 - وخلص البنك الدولي (2013 و 2014 و 2018) إلى أن عمليات الإغلاق في الضفة الغربية المحتلة تقلل بدرجة كبيرة من احتمال التوظيف وتخفض الأجور بالساعة وعدد أيام العمل، وتزيد في الوقت نفسه عدد ساعات العمل في اليوم. وتكلف نقاط التفتيش وحدها اقتصاد الضفة الغربية نسبة لا تقل عن 6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي⁽¹¹⁾. ومن شأن رفع حواجز الطرق في الضفة الغربية بما يكفي لتحسين قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى الأسواق بنسبة 10 في المائة أن يزيد الناتج المحلي بنسبة 0,6 في المائة؛ ولو رفعت حواجز الطرق، لزد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة تتراوح بين 4,1 و 6,1 في المائة كل عام⁽¹²⁾. وإجمالاً، أفاد البنك الدولي بأنه لو أُلغيت القيود المفروضة على المنتجين الفلسطينيين في المنطقة جيم، مع استمرار الاحتلال، لبلغت مكاسب الإنتاج الإضافية المحتملة ما لا يقل عن 2,2 بليون دولار سنوياً على الأقل، أو نسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني⁽¹³⁾.

ثالثاً - المنهجية والبيانات

ألف - المناطق الاقتصادية الخاصة

14 - المناطق الاقتصادية الخاصة أداة من أدوات السياسات العامة التي تستخدم عادة في معظم الاقتصادات النامية والعديد من الاقتصادات المتقدمة النمو من أجل تسريع وتيرة التنمية. وهي مناطق محددة جغرافياً تهدف الحكومات من خلالها إلى تشجيع الاستثمار، وتحقيق التحول الهيكلي، وتسريع وتيرة التنمية بإتاحة حوافز مالية وتنظيمية وغيرها من الحوافز، ومنح حقوق استخدام الأراضي ومزايا أخرى، ودعم البنية التحتية. ومن بين الأهداف الأخرى، إمكانية استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة لاستهداف أفقر المناطق. وتخضع المناطق الاقتصادية الخاصة عادة لأنظمة اقتصادية مختلفة عن الأنظمة السارية في المناطق الأخرى داخل البلد نفسه⁽¹⁴⁾. وفي ظل الظروف المناسبة، تشمل مكاسب المناطق الاقتصادية الخاصة زيادة الدخل، وتشجيع الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإيجاد فرص العمل، والنهوض بتنمية المناطق المستهدفة⁽¹⁵⁾.

15 - ويستكشف الأونكتاد (2019) النمو الهائل للمناطق الاقتصادية الخاصة، ويوثق أنه تم تطوير أكثر من 1 000 منطقة اقتصادية خاصة في جميع أنحاء العالم بين عامي 2014 و 2019. وبحلول عام 2019، كان هناك حوالي 5 400 منطقة في 147 دولة، وكان المزيد منها قيد الإعداد. وأدت المناطق

(11) Massimiliano Calì and Sami H. Miaari, "The labor market impact of mobility restrictions: evidence from (the West Bank)", Policy Research Working Paper, No. 6457 (Washington, D.C., World Bank, 2013).

(12) World Bank, *Unlocking the Trade Potential of the Palestinian Economy: Immediate Measures and a Long-Term Vision to Improve Palestinian Trade and Economic Outcomes*, Report No. ACS22471 (Washington, D.C., 2017).

(13) World Bank, *West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy*, Report No. AUS2922 (Washington, D.C., 2013).

(14) UNCTAD, *World Investment Report 2019: Special Economic Zones* (UNCTAD/WIR/2019).

(15) Douglas Zhihua Zeng, "Global experiences with special economic zones: focus on China and Africa", Policy Research Working Paper, No. 7240 (Washington, D.C., World Bank, 2015).

الاقتصادية الخاصة، في كثير من الحالات، دورا رئيسيا في التحول الهيكلي وأسفرت عن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية⁽¹⁶⁾.

16 - وعلى النحو المبين أعلاه، تؤثر القيود المتعددة الطبقات المفروضة في المنطقة جيم تأثيرا سلبيا على التنمية الفلسطينية. وتؤدي حصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية دورا يشبه دور منطقة اقتصادية خاصة معاكسة (سلبية) تكبح الاستثمار بدلا من تشجيعه وتمنع التنمية. ويشير فحص سريع للمنبطات الناجمة عن القيود التي يفرضها الاحتلال في المنطقة جيم إلى أن تعيين جزء من التجمع الفلسطيني كمناطق جيم ينشئ منطقة اقتصادية خاصة معاكسة تتجاوز تداعياتها السلبية حدود المنطقة. وسيرد بحث تكاليف الرعاية الاجتماعية الناجمة عن هذه المناطق الاقتصادية الخاصة المعاكسة في الفروع اللاحقة من هذا التقرير. وسيبين أن من شأن إتاحة مزيد من فرص وصول المستثمرين الفلسطينيين إلى المنطقة جيم أن تقضي على الفقر ويزيد إجمالي إنفاق الأسر الفلسطينية بشكل كبير.

باء - تقدير إجمالي إنفاق الأسر المعيشية على مستوى التجمعات السكانية

17 - يقسم التعدادان اللذان أجراهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لكل من عامي 2007 و 2017 الضفة الغربية إلى 523 تجمعاً في 11 محافظة هي: رام الله وجنين وطوباس وطولكرم ونابلس وقلقيلية وسلفيت وأريحا والقدس وبيت لحم والخليل. ويستثني التحليل الآتي محافظة القدس، لأنها تخضع بالكامل للسيطرة الإسرائيلية ولا تتوفر بيانات عنها⁽¹⁷⁾. ويتناول التحليل 457 تجمعاً في المحافظات العشر المتبقية، باستثناء القدس وتجمعاتها.

18 - ويرد في الجدول 1 ملخص للخصائص الجغرافية للتجمعات السكانية في الضفة الغربية، باستثناء محافظة القدس وتجمعاتها. وهو يبين أن متوسط حصة المنطقة جيم مقيسة بمساحة التجمع الواحد هو 52 في المائة. ويرد التوزيع في الشكل الثالث. ويبلغ متوسط حصتي المنطقتين ألف وباء من مساحة تجمعات الضفة الغربية 26 و 20 في المائة على التوالي (انظر الجدول 1). ويعود بعض التجمعات بالكامل إلى المناطق ألف أو باء أو جيم. وإضافة إلى ذلك، يبلغ متوسط الحصة لمساحة التجمعات السكانية الفلسطينية التي تقع داخل الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية نسبة 7,5 في المائة، ولكنه يتفاوت تفاوتاً كبيراً، من 0 إلى 93,5 في المائة⁽¹⁸⁾.

(16) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019.

(17) تشمل محافظة القدس الشرقية (J1)، تحت السيطرة الإسرائيلية) وبقية محافظة القدس (J2). يوجد العديد من المستوطنات الإسرائيلية في J2، وبالتالي لا يمكن للفلسطينيين الوصول إلى أجزاء كثيرة من المحافظة.

(18) قسم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الضفة الغربية إلى تجمعات سكانية لأسباب إحصائية. والتجمع هو أصغر وحدة إحصائية جغرافية في التعداد. ولا يأخذ في الاعتبار المستوطنات الإسرائيلية التي بنيت على الأراضي الفلسطينية. ومن ثم، يقع بعض التجمعات داخل الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية، ولكنها تظل أرضاً فلسطينية استولت عليها السلطة القائمة بالاحتلال.

الجدول 1

ملخص الخصائص الجغرافية لتجمعات الضفة الغربية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى الوسطي	المستوى الأدنى	المستوى الأقصى
مساحة التجمع (بالكيلومتر المربع)	114,0	216,0	61,3	0,3	2 140,0
حصة المنطقة ألف من التجمع	0,209	0,343	0,000	0,000	1,000
حصة المنطقة باء من التجمع	0,259	0,298	0,145	0,000	1,000
حصة المنطقة جيم من التجمع	0,517	0,366	0,555	0,000	1,000
حصة المستوطنات الإسرائيلية من التجمع	0,075	0,141	0,000	0,000	0,935

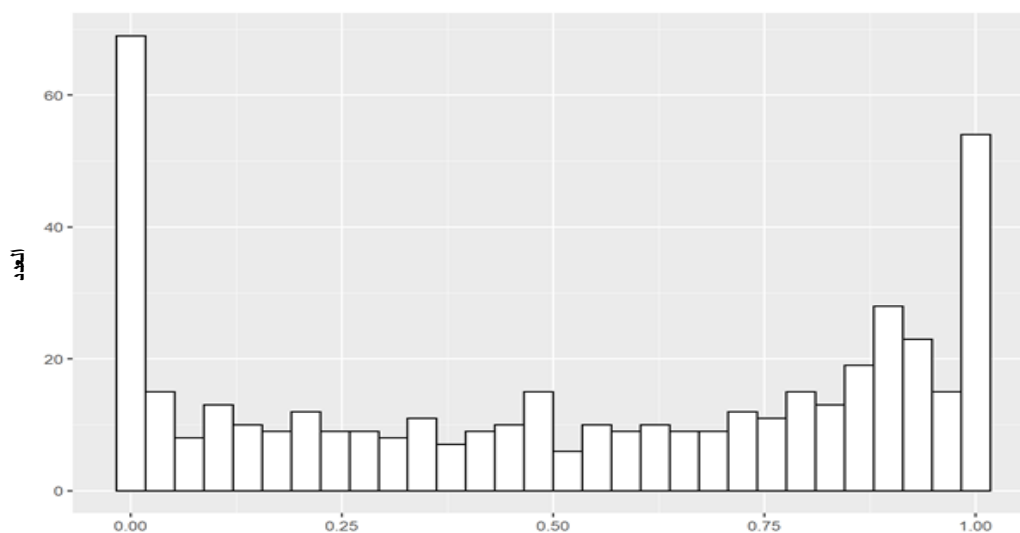
عدد الملاحظات: 457

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى تعدادات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بيانات الأرض الفلسطينية المحتلة.

ملاحظة: هذه البيانات لا تشمل القدس وتجمعاتها.

الشكل الثالث

حصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية



حصة مساحة التجمعات السكانية من المنطقة جيم

المصدر: حسابات الأونكتاد.

19 - ويُقدَّر مجموع إنفاق الأسرة حسب التجمع السكاني بطريقة التنبؤ التجريبي الأفضل، التي تتبع خطوتين لتقدير عدد الفقراء. واستُخدمت نفس المنهجية في تقرير الأونكتاد السابقين المقدمين إلى الجمعية العامة (A/75/310 و A/76/309). فأولاً، تستخدم البيانات المستمدة من استقصاءات إنفاق واستهلاك الفلسطينيين لتقدير معادلات الارتداد لإنفاق الأسرة المعيشية لمكافئ الشخص البالغ على أساس الخصائص الملحوظة للأسر المعيشية. وثانياً، تجمع المعاملات المقدرة لمعدلات الارتداد مع بيانات تعداد السكان لاستخلاص إنفاق الأسرة المعيشية لمكافئ الشخص البالغ بالنسبة للعينه الأكبر من

الأسر المعيشية المدرجة في التعداد. ولتقدير العلاقة الإحصائية التي تربط نفقات الأسرة المعيشية لمكافئ الشخص البالغ بالخصائص الأسرية، يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة في كل من بيانات الدراسة الاستقصائية وبيانات التعداد⁽¹⁹⁾.

20 - ولا تتضمن التعدادات السكانية الفلسطينية، شأنها شأن تعدادات البلدان الأخرى، بيانات عن استهلاك الأسر المعيشية أو الأفراد أو إنفاقهم أو دخلهم. غير أن استقصاء إنفاق الفلسطينيين واستهلاكهم لعامي 2011 و 2017، وتعداد السكان لعامي 2007 و 2017، يجمعان بيانات عن مجموعة واسعة نسبياً من المتغيرات المشتركة، بما في ذلك الموقع، سواء كان منطقة حضرية أو ريفية أو مخيماً للاجئين؛ وخصائص رب الأسرة، مثل مستوى التعليم والوضع الوظيفي؛ وقطاع العمالة؛ والخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية؛ وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه العامة؛ وخصائص مسكن الأسرة المعيشية؛ وأصول الأسرة المعيشية.

21 - وتستند تقديرات الإنفاق لمكافئ الشخص البالغ إلى نتائج الارتداد الواردة في مرفق هذا التقرير. وتتفاعل نتائج الارتداد المرجح للنفقات اللوغاريتمية لمكافئ الشخص البالغ (بسرعة الدولار الثابت لعام 2015) على مجموعة المتغيرات المشتركة القياسية مع المتغيرات الوهمية الإقليمية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة للحصول على تقديرات إقليمية أفضل⁽²⁰⁾. ويعزز إدراج جميع بيانات التعداد كفاءة التقديرات الإقليمية، حيث إن كبر حجم العينة يحسن الدقة ويقلل من حد الخطأ.

22 - ولتحقيق أقصى درجة من إمكانية المقارنة بين مقاييس الدخل المركبة المكونة باستخدام بيانات تعداد السكان والمعاملات المقدرة، احتُفظ بمجموعة مشتركة من المتغيرات المشتركة القياسية خلال عمليتي المسح بالعينات في معدلات الارتداد لعامي 2011 و 2017⁽²¹⁾.

23 - ويحدّد في الشكّلين الرابع والخامس متوسط الإنفاق المقدّر لمكافئ الشخص البالغ ومعدلات الفقر حسب التجمع. ويُظهر الإنفاق لمكافئ الشخص البالغ زيادة بشكل عام بين عامي 2011 و 2017. ولا يتغير التوزيع الجغرافي لإنفاق مكافئ الشخص البالغ كثيراً بوجه عام؛ فهو يظهر تقارباً، حيث إن النمو أكبر في المناطق التي كان فيها الإنفاق أقل في البداية لمكافئ الشخص البالغ في عام 2011 (انظر الشكل الرابع).

(19) Chris Elbers, Jean O. Lanjouw and Peter Lanjouw, "Micro-level estimation of poverty and inequality", *Econometrica*, vol. 71, No. 1 (January 2003); and Isabel Molina, J.N.K. Rao and Gauri Sankar Datta, "Small area estimation under a Fay-Herriot model with preliminary testing for the presence of random area effects", *Survey Methodology*, vol. 41, No. 1 (June 2015).

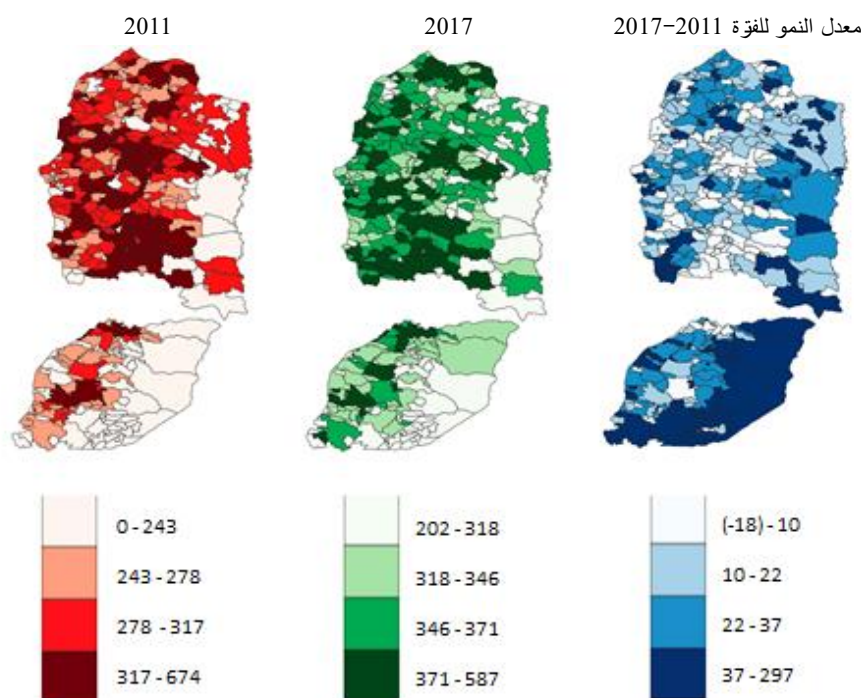
(20) تقديرات الإنفاق في الضفة الغربية باستخدام المجموعة الفرعية لبيانات الضفة الغربية فقط تعطي النتائج الدقيقة، ولكن مع حد أكبر للخطأ. وبالتالي، فإن استخدام مجموعة البيانات الكاملة، التي تشمل غزة، وتعيين المتغيرات الوهمية الإقليمية يسفر عن تقديرات أكثر كفاءة وأقل شوائب للإنفاق.

(21) تختلف هذه التقديرات عن التقديرات الواردة في الوثيقتين A/75/310 و A/76/309 بالطرق الثلاث التالية: أولاً، تستخدم الوثيقتان A/75/310 و A/76/309 عينة من التعدادات (حوالي 20 في المائة) بينما يستخدم هذا التقرير التعداد الكامل. وثانياً، أدرجت القدس في الوثيقتين A/75/310 و A/76/309، في حين أنها غير مدرجة في هذا التقرير. وثالثاً، فإن معدل الارتداد المرجح في هذا التقرير؛ أي أنه يتضمن ترجيح الأسرة (عكس احتمالية اختيار الأسرة). تستخدم هذه الترجيحات لتصحيح أو ضبط عوامل توسيع خط الأساس في معدل الارتداد.

24 - وبين عامي 2011 و 2017، ظل التوزيع الجغرافي للفقر مستقرا (انظر الشكل الخامس)، حيث كان الشرق والجنوب أفقر من بقية الضفة الغربية. وإضافة إلى ذلك، فإن أفقر المناطق في الضفة الغربية هي المناطق التي تقع كليا أو جزئيا في المنطقة جيم، أي عبر غور الأردن والجنوب.

الشكل الرابع

المستوى المقدّر لمتوسط الإنفاق الشهري لمكافئ الشخص البالغ (بسرّ الدولار الثابت لعام 2015) ونموه حسب التجمع، 2011-2017

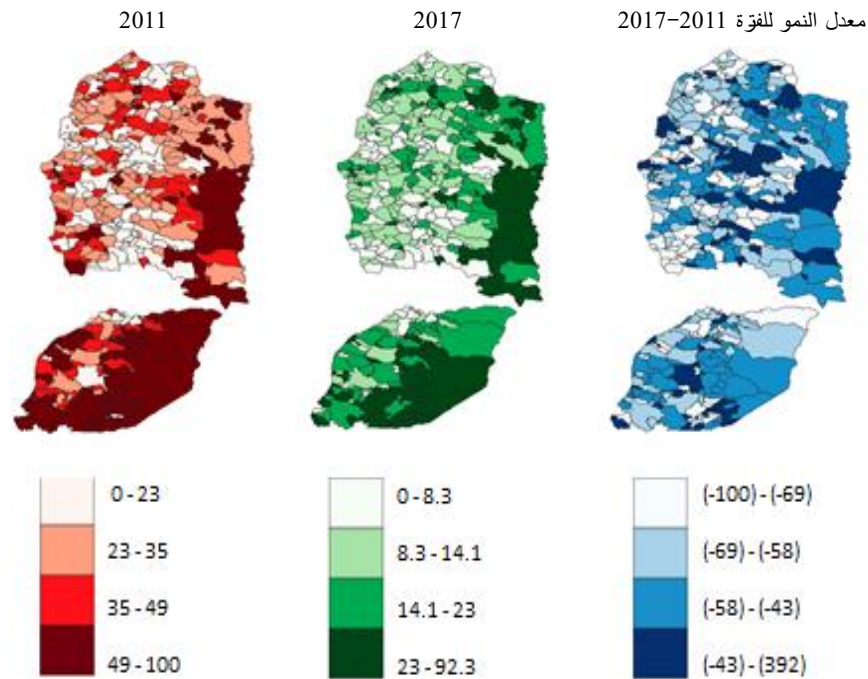


المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: القيمة الواردة في المفتاح مصنفة حسب الشريحة الربعية.

الشكل الخامس

المعدل التقديري للفقر ونموه حسب التجمع السكاني، 2011-2017



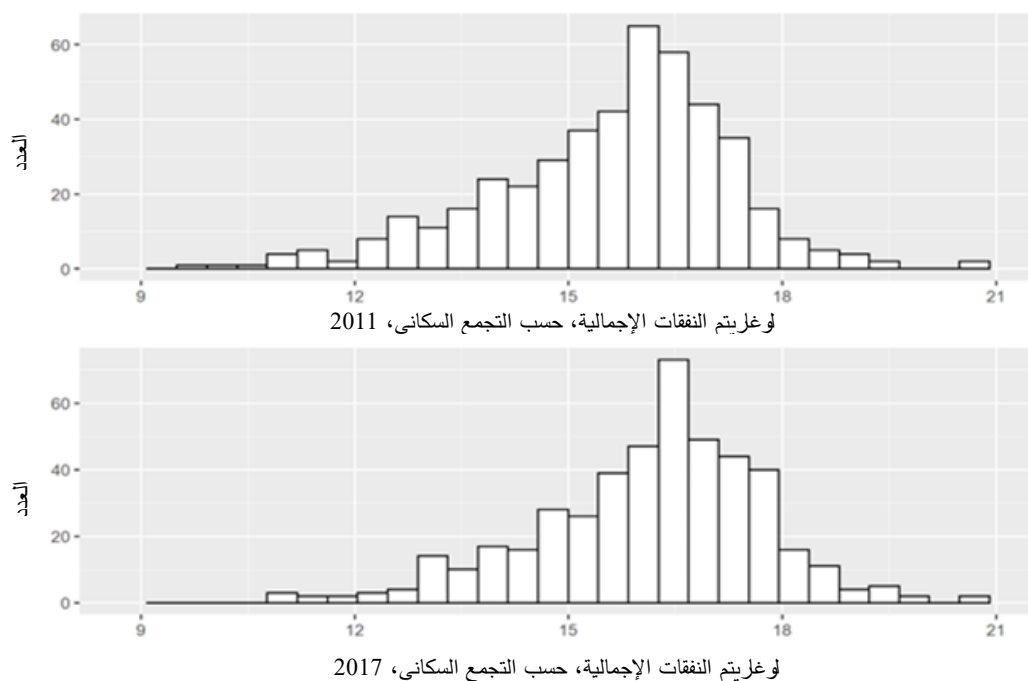
المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: القيمة الواردة في المفتاح مصنفة حسب الشريحة الربعية.

25 - والنفقات الإجمالية المقدرة على مستوى التجمعات متباينة إلى حد ما، على النحو المبين في الرسوم البيانية، باستخدام مقياس لوغاريتمي (الشكل السادس). وفي عام 2011، كان المتوسط الحسابي لمجموع الإنفاق على مستوى التجمعات 9,9 ملايين دولار وكان المتوسط 4,1 ملايين دولار. وفي عام 2017، كان المتوسط الحسابي 15,5 مليون دولار بينما كان المتوسط 6,4 ملايين دولار. ويشير الانحراف المعياري الكبير البالغ 30,0 مليون دولار و 42,4 مليون دولار على التوالي إلى درجة كبيرة من عدم المساواة. وكما يتجلى في الرسمين البيانيين، انتقل التوزيع إلى اليمين بين عامي 2011 و 2017، مما يعكس قدرا ضئيلا من النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث ارتفع مجموع الإنفاق من 4,54 ملايين دولار في عام 2011 إلى 7,11 ملايين دولار في عام 2017.

الشكل السادس

الضفة الغربية: مجموع الإنفاق المقدّر حسب التجمع السكاني، 2011 و 2017



المصدر: حسابات الأونكتاد.

26 - وبين الجدول 2 أن متوسط الإنفاق المقدّر لمكافئ الشخص البالغ في التجمعات، بالقيمة الحقيقية، قد ارتفع بنسبة 24,5 في المائة بين عامي 2011 و 2017. بيد أنه، نظرا للنمو السكاني، ارتفع متوسط إنفاق التجمعات بنسبة 54 في المائة، من 277 دولارا في عام 2011 إلى 345 دولارا في عام 2017.

27 - ويمكن تعزيز مقاييس الدخل التي وُضعت باستخدام بيانات المسح أو البيانات الإدارية باللجوء إلى بيانات الضياء الليلي. ويُستخدم متوسط الضياء الليلي على مستوى التجمعات، خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية، في تحليل الارتداد لمراعاة التباين غير الملحوظ في الإنفاق الذي لم تسجله تقديرات المناطق الصغيرة. وبين الجدول 2 أن متوسط الضياء الليلي السنوي للتجمعات السكانية خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية قد ارتفع أيضا بنسبة 34,5 في المائة بين عامي 2011 و 2017.

الجدول 2

إحصاءات موجزة عن الضياء الليلي لتجمعات الضفة الغربية ومقاييس الإنفاق المقدرة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى الوسطي	المستوى الأدنى	المستوى الأقصى
البيانات المجمعة، 2011					
متوسط الإنفاق لمكافئ الشخص البالغ (بسر الدولار الثابت لعام 2015) ⁽¹⁾	277	72	279	73	674
مجموع الإنفاق السنوي للأسر المعيشية في التجمعات (بالسر الثابت لكل ألف دولار عام 2015) ⁽¹⁾	9 940	30 100	4167	4	404 000
متوسط الضياء الليلي السنوي للتجمعات خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية (nWcm ⁻² sr ⁻¹)	5,8	8,5	3,1	0,0	67,8
البيانات المجمعة، 2017					
متوسط الإنفاق لمكافئ الشخص البالغ (بسر الدولار الثابت لعام 2015) ⁽¹⁾	345	51	346	202	587
مجموع الإنفاق السنوي للأسر المعيشية في التجمعات (بالسر الثابت لكل ألف دولار عام 2015) ⁽¹⁾	15 300	42 100	6 381	6	563 000
متوسط الضياء الليلي السنوي للتجمعات خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية (nWcm ⁻² sr ⁻¹)	7,8	9,2	4,9	0,2	71,9
عدد الملاحظات: 457					

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات الضياء الليلي المجمعة باستخدام تقنية الرخام الأسود المستمدة من المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء.

(أ) تُستنتى منه بيانات الضياء الليلي المستقاة من المستوطنات في المنطقة جيم ومن القدس الشرقية.

رابعاً - تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة

28 - تمثل المنطقة جيم أكثر من 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية، وهي الجزء الوحيد المتصل جغرافياً من الضفة الغربية، وبها أخصب الأراضي وأثمن الموارد الطبيعية.

29 - ولئن كان الاحتلال يفرض أيضاً قيوداً كبيرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقتين ألف وباء، فإن القيود التي يفرضها في المنطقة جيم أكثر صرامة، مما يجبر المنطقة على أداء دور شبيه بدور "منطقة اقتصادية خاصة معاكسة" تثبط الاستثمار الفلسطيني وتقوض رفاهية الأسر المعيشية. والتوسع المستمر في المستوطنات يجرّد الفلسطينيين من معظم أجزاء المنطقة جيم ومواردها الطبيعية، مما يكبدهم خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة.

30 - ويرد في الفرع رابعاً تقدير جزء من التكلفة الاقتصادية الناجمة عن احتلال المنطقة جيم من حيث فقدان رفاهية الأسر المعيشية. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن التكلفة المقدرة جزئية ولا تشمل التكلفة الناجمة عن القيود المفروضة في المنطقتين ألف وباء، التي من شأنها أن تستمر بعد التغيير المفترض للقيود القائمة في المنطقة جيم لتمثل القيود المفروضة في المنطقتين ألف أو باء. وتقدر العملية الأثر

السلبى لحصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية الفلسطينية على رفاهية الأسر المعيشية، باستخدام مستوى الإنفاق كبديل. وتستبعد التكلفة المقدرة عدة قنوات غير الإنفاق، التي يقوض الاحتلال من خلالها الرفاهية العامة للشعب الفلسطيني بشكل خطير.

31 - وتقاس التكلفة، من حيث النسبة المئوية والقيمة بالدولار، باستخدام سيناريو قائم على التحليل الافتراضي يعكس اتجاه الأثر السلبى لحصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية الفلسطينية على مجموع إنفاق الأسر المعيشية. ويقدر الفرع رابعا - ألف أدناه التكلفة بالنسبة المئوية، بينما يقيس الفرع رابعا - باء التكلفة من حيث القيمة بالدولار.

ألف - المنطقة جيم باعتبارها "منطقة اقتصادية معاكسة"

32 - يبحث الفرع رابعا - ألف في العلاقة بين حصة المنطقة جيم من التجمع ومجموع إنفاق الأسر المعيشية في هذا الأخير. ووضعت نموذج اقتصاد قياسي باستخدام (أ) مجموع الإنفاق حسب التجمع كدالة للمتغيرات الوهمية الزمنية (= 1 لعام 2017 و 0 لغيره) لحساب النمو في مجموع الإنفاق والسكان، (ب) تسع متغيرات وهمية للمحافظات (رام الله هي المتغيرة الوهمية المستبعدة) لحساب الخصائص غير الملحوظة للمحافظات، باعتبار رام الله المعيار و (ج) لوغاريتم مساحة المنطقة. وتبين النتائج المعروضة في العمود 1 من الجدول 3 التقديرات المقابلة، حيث يعبر عن مجموع نفقات التجمعات في شكل لوغاريتم وتجمع الأخطاء المعيارية على مستوى المحافظات لمراعاة الصدمات الشائعة التي تؤثر على التجمعات داخل محافظة معينة. وحتى هذا التوصيف في حده الأدنى يمثل 31,5 في المائة من تباين متغير الاستجابة.

الجدول 3

نتائج الارتداد: مجموع النفقات اللوغاريتمية المقدرة حسب التجمع السكاني التي تتضمن أخطاء معيارية، مجمعة على مستوى المحافظات، بين قوسين (457 تجمعا، 10 محافظات، سنتان (2011 و 2017))

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني			
(1)	(2)	(3)	(4)
الاستقصاء بالاعتراض	0,435	0,213	0,375
	(1,692)	(1,256)	(0,841)
المتغير الوهمي لعام 2017	0,548	0,096	0,118
	(0,059)	(0,052)	(0,061)
جنين	-0,456	0,483	0,145
	(0,034)	(0,091)	(0,062)
طوباس	-1,960	-0,566	-0,504
	(0,021)	(0,131)	(0,050)
طولكرم	0,020	0,313	0,273
	(0,029)	(0,034)	(0,047)
نابلس	-0,199	0,313	0,143
	(0,004)	(0,048)	(0,040)

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني			
(1)	(2)	(3)	(4)
قلفيلية	⁽¹⁾ 0,698-	⁽¹⁾ 0,804-	⁽¹⁾ 0,395-
	(0,070)	(0,046)	(0,065)
سلفيت	⁽¹⁾ 0,267-	⁽¹⁾ 0,522-	⁽¹⁾ 0,281-
	(0,019)	(0,027)	(0,066)
أريحا	⁽¹⁾ 1,186-	⁽¹⁾ 0,716-	⁽¹⁾ 0,504-
	(0,102)	(0,079)	(0,066)
بيت لحم	0,083	⁽¹⁾ 0,117-	⁽¹⁾ 0,137
	(0,068)	(0,048)	(0,058)
الخليل	⁽¹⁾ 0,711-	0,090	0,020
	(0,003)	(0,075)	(0,038)
المساحة اللوغارتمية للتجمعات	⁽¹⁾ 0,593	⁽¹⁾ 0,809	⁽¹⁾ 0,853
	(0,103)	(0,071)	(0,051)
الضياء الليلي اللوغارتمية خارج المستوطنات		⁽¹⁾ 1,177	⁽¹⁾ 120-1
		(0,110)	(0,070)
حصة المنطقة جيم من التجمع		⁽¹⁾ 1,466-	⁽¹⁾ 1,466-
		(0,134)	(0,134)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × جنين			⁽¹⁾ 1,066-
			(0,041)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × طوباس			⁽¹⁾ 1,531-
			(0,075)
حصة المنطقة جيم من التجمع × طولكرم			⁽¹⁾ 0,779-
			(0,037)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × نابلس			⁽¹⁾ 1,500-
			(0,020)
حصة المنطقة جيم من التجمع × قلفيلية			⁽¹⁾ 1,919-
			(0,078)
حصة المنطقة جيم من التجمع × سلفيت			⁽¹⁾ 1,408-
			(0,109)
حصة المنطقة جيم من التجمع × رام الله			⁽¹⁾ 1,426-
			(0,084)
حصة المنطقة جيم من التجمع × أريحا			⁽¹⁾ 2,084-
			(0,173)
حصة المنطقة جيم من التجمع × بيت لحم			⁽¹⁾ 1,631-
			(0,095)

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني				
(1)	(2)	(3)	(4)	
				حصة المنطقة جيم من التجمع × الخليل
				2,008- ⁽¹⁾
				(0,044)
0,323	0,601	0,693	0,699	R ²
0,315	0,595	0,689	0,691	R ² معدلا
914	914	914	914	عدد الملاحظات

المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: ترد الأخطاء القياسية بين قوسين.

المختصرات: R²، نسبة الفرق المتعلقة بمتغير تابع يُفسّر بمتغير مستقل.

(أ) حيث نقل القيمة الاحتمالية عن 0,01.

(ب) حيث نقل القيمة الاحتمالية عن 0,05.

(ج) حيث نقل القيمة الاحتمالية عن 0,1.

33 - وُحدت العلاقة الهامة بين الضياء الليلي خارج المستوطنات والنشاط الاقتصادي الفلسطيني في التقرير السابق الذي قدمه الأونكتاد إلى الجمعية العامة⁽²²⁾. وفي العمود 2، ومن أجل التقاط جزء كبير من الفرق المتبقي بسبب تقديرات المناطق الصغيرة لمجموع الإنفاق، يضاف لوغاريتم المتوسط الحسابي لضياء المنطقة (خارج الحدود البلدية للمستوطنات الإسرائيلية). ويقرب التقدير الدقيق للمرونة من 1، مما يشير إلى أن زيادة بنسبة 1 في المائة في المتوسط الحسابي للضياء ترتبط بزيادة قدرها 1 في المائة في الإنفاق الفلسطيني. وفي هذا التوصيف، يرتفع المعامل R² إلى 0,595، مما يؤكد وجود صلة قوية بين الضياء والإنفاق.

34 - ويزيد العمود 3 من حصة المنطقة جيم (التي تتراوح بين 0 و 1) من مساحة التجمعات السكانية. ويسجل العمود المكاسب المحتملة غير المحققة التي ينطوي عليها نقل المنطقة جيم إلى سيطرة فلسطينية أكبر. ويمكن تقدير هذه المكاسب من خلال ملاحظة التباين الكبير في حصة التجمعات الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الفعلية (المنطقتان ألف وباء) والعدد الكبير من التجمعات التي تقع في كل طرف. بيد أن هذه الحصة لا تتغير بتغير الزمن وبالتالي لا يمكنها، من منظور إحصائي، استغلال التباين في الحصة داخل المنطقة لتحديد أثرها، إذ لا يوجد.

35 - ويرد في العمود 3 التقدير الدقيق المرتبط بحصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية. ويعني هذا الرقم (-1,466) أنه إذا أعيد بالكامل تخصيص منطقة افتراضية موجودة برمتها حالياً داخل المنطقة جيم إلى المنطقتين ألف أو باء، سيزيد مجموع إنفاقها بنسبة 146,6 في المائة. ويوضح الشكل الثامن تمثيلاً بيانياً للعلاقة، حيث يمثل الخط المستقيم العلاقة بين حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني ولوغاريتم مجموع الإنفاق في التجمع السكاني، مع مراعاة المتغيرات المشتركة الأخرى.

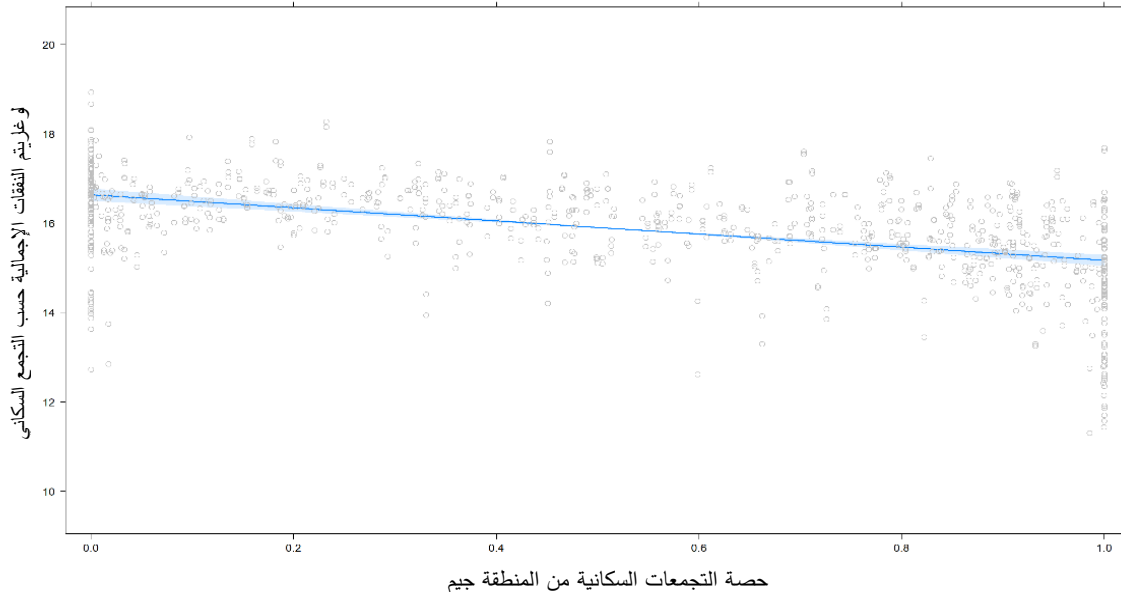
(22) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الضياء الليلي واستخدامه في البحوث الاقتصادية، انظر A/77/295.

36 - وفي العمود 4، يمكن أن تختلف حصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية حسب المحافظة. وتتراوح المعاملات من (-1,066) لجنين إلى (-2,084) لأريحا، مع اقتراب رام الله (-1,426) من المتوسط الحسابي للضفة الغربية. وتشير نتائج التقدير إلى أن معظم الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستويات الثقة المعتادة. ويتضح عدم التجانس الملحوظ في الأثر الهامشي على مجموع الإنفاق في الشكل الثامن، الذي يرسم العلاقات الخطية الخاصة بكل محافظة.

37 - وتؤثر حصة المنطقة جيم من تجمع سكاني ما تأثيراً سلبياً على رفاهية الأسر الفلسطينية عبر عدة قنوات: فهي تمنعهم من العيش والتنمية والاستثمار والبناء والحصول على الأراضي والمياه والخدمات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم.

الشكل السابع

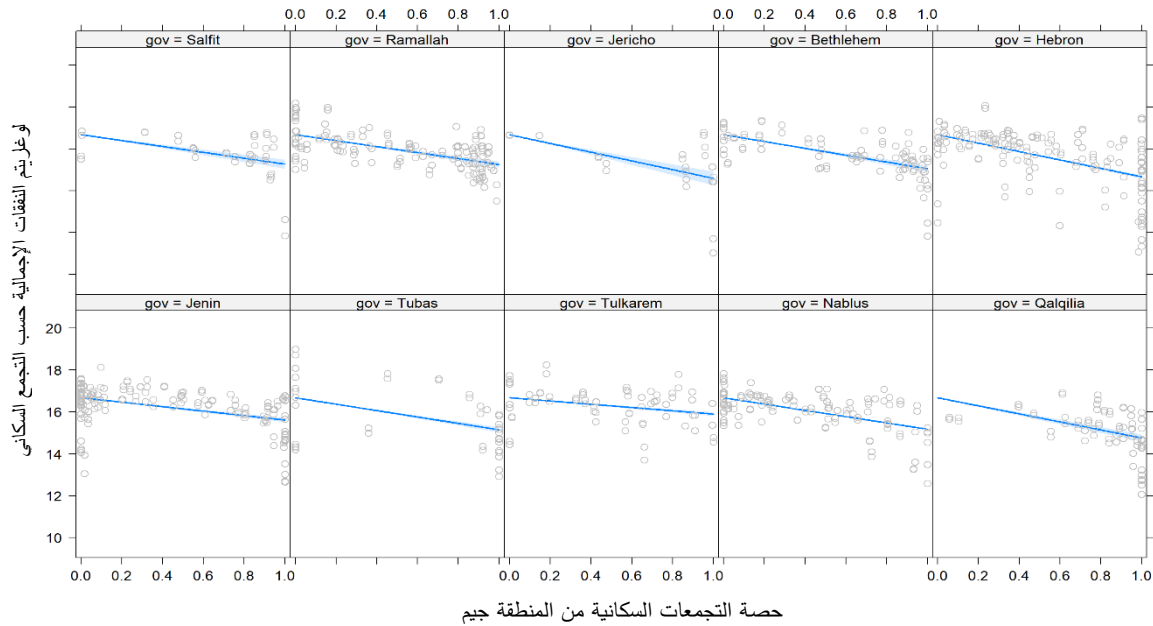
الضفة الغربية: العلاقة بين حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني ولوغاريتم مجموع النفقات المقدرة في التجمع السكاني



المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل الثامن

الصفة الغربية: العلاقة بين حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني ولوغاريتم مجموع النفقات المقدرة في التجمع السكاني



المصدر: حسابات الأونكتاد.

باء - تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن الاحتلال

38 - لتقدير تكلفة القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم من حيث الرفاهية، وُضع سيناريو قائم على التحليل الافتراضي. وهو ينطوي على استخدام التقديرات المذكورة أعلاه لحساب المكاسب المحتملة في مجموع الإنفاق المقدر لعام 2017 التي كان من الممكن أن تتحقق في تجمعات الضفة الغربية لو أُعيد تخصيص مجموع أراضي المنطقة جيم للمنطقتين ألف أو باء. والمكاسب المحتملة غير المحققة تعكس جزءاً من تكلفة الاحتلال الناجمة عن انخفاض إمكانية وصول الفلسطينيين (مقارنة بالمنطقتين ألف وباء) إلى أراضيهم ومواردهم الاقتصادية ولا تعكس كل هذه التكلفة.

39 - والتحويل اللوغاريتمي للمتغير التابع في النتائج الخطية المعروضة في الجدول 3 والشكل السابع يجعلها مناسبة لحساب النسبة المئوية للمكاسب التي ستتحقق من خلال تخصيص جميع الأراضي في منطقة ما للمنطقتين ألف أو باء⁽²³⁾. فبالنسبة للنموذج الخطي البسيط المقدم في العمود 3 من الجدول 3، على سبيل المثال، يتم أولاً حساب القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة. ثم يحدد متغير "حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني" بالصفر من أجل إعادة حساب متغير الاستجابة المتوقع المقابل.

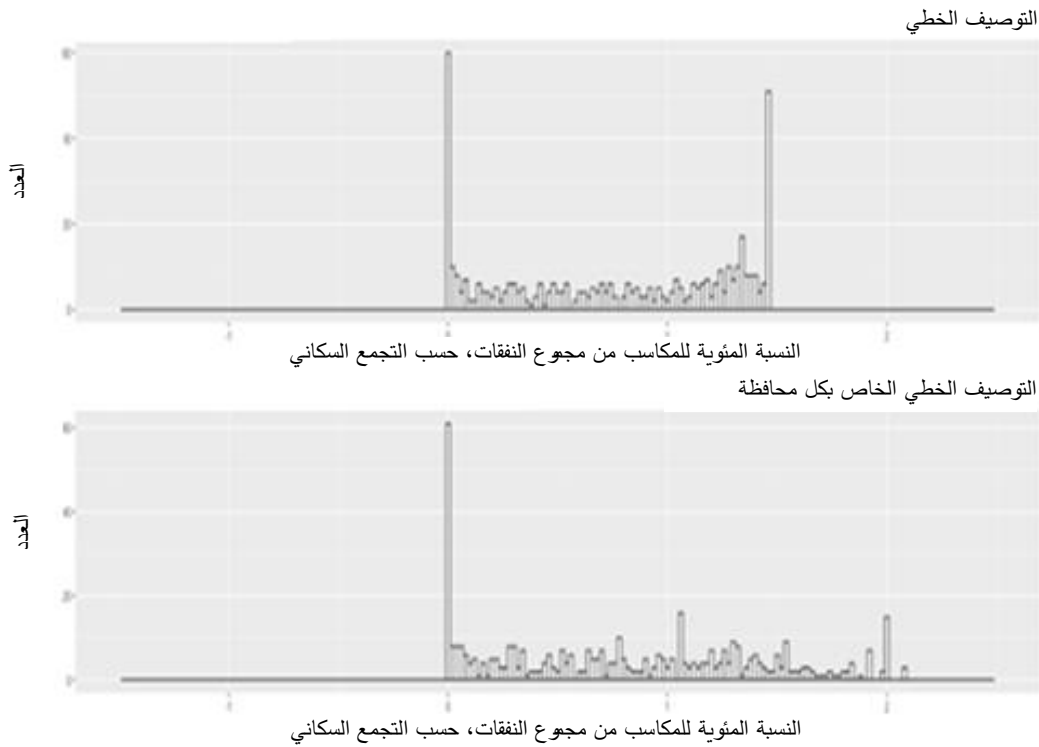
40 - وبما أن كلا التوقعين بالنسبة لكل تجمع سكاني يعبر عنهما بعبارات لوغاريتمية، فإن طرح الأول من الثاني يعطي النسبة المئوية للزيادة في مجموع الإنفاق لكل تجمع سكاني. وبالنسبة للعمودين 3 و 4

(23) استخدام لوغاريتم مجموع الإنفاق كمتغير استجابة يعني ضمناً أن المتوسط الحسابي الشرطي الذي يتم تقديره يُحصل عليه بواسطة المعادلة $E(\log(y)) = Xb$ ، حيث يمثل y مجموع الإنفاق، ويمثل X مصفوفة المتغيرات المشتركة، بينما يمثل b المعاملات المقابلة.

في الجدول 3، سيكون المكسب إيجابيا بالضرورة، نظرا لأن الآثار الهامشية لمتغير الحصة كلها سلبية. وكما هو متوقع، فإن النسبة المئوية للمكاسب كلها إيجابية للتوصيفين الخطيين. أما بالنسبة للتوصيف الخطي ذي التأثير الهامشي الثابت في العمود 3 من الجدول 3، تتراوح المكاسب السنوية في عام 2017 بين 0 و 150 في المائة، بمتوسط حسابي للمكسب قدره 77 في المائة. أما بالنسبة للتوصيف الخطي الذي تكون فيه الآثار الهامشية ثابتة داخل المحافظات، فتتراوح المكاسب بين 0 وما يزيد قليلا على 200 في المائة في عام 2017، بقيمة متوسطها الحسابي 80,9 في المائة (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع

الضفة الغربية: رسم بياني للنسب المئوية السنوية المقدرة لمكاسب الإنفاق، حسب التجمع السكاني، مع مواصفات ارتداد مختلفة



المصدر: حسابات الأونكتاد.

41 - وتتضمن نتائج الارتداد الواردة في الجدول 3 تقديرا للنسبة المئوية للأثر السلبي لحصة المنطقة جيم في تجمع سكاني ما؛ أي أنه بقيس توقع اللوغاريتم (الإنفاق). ومن أجل تقدير التأثير السلبي بالقيمة الدولار، يجب أن يقدر توصيف الارتداد اللوغاريتم $E(y) = Xb$. ومن ثم، يتم تقدير نموذج خطي معمم مع دالة ربط لوغاريتمية، وترد نتائجه في الجدول 4⁽²⁴⁾.

(24) ليس النموذج $\log(E(y)) = Xb$ الوارد في الجدول 4 نفس النموذج $E(\log(y)) = Xb$ الوارد في الجدول 3، لأن المتوسط الحسابي للوغاريتم ليس بالضرورة ممثلا للوغاريتم المتوسط الحسابي. وسيتجلى ذلك بشكل خاص عندما يكون المتغير شديد الانحراف، كما هو الحال بالنسبة لمجموع الإنفاق حسب التجمع السكاني.

42 - والتوصيف الثاني مناسب لحساب المكاسب المطلقة عندما تكون عملية التحليل الافتراضي بالقيمة الدولارية الإجمالية. وبالنسبة لتوصيف النموذج الخطي المعمم الذي يكون فيه التأثير الهامشي لمتغير الحصة ثابتاً، فإن المكسب الإجمالي المقدر الذي تحقق في عام 2017 من إعادة تخصيص جميع أراضي المنطقة جيم للمنطقتين ألف أو باء يبلغ 3,78 بلايين دولار. غير أنه، نظراً لعدم تجانس تأثير الحصة بين المحافظات، كما يتضح من الجدولين 3 و 5، من الأدق السماح بتفاوت تأثير حصة المنطقة جيم من التجمعات السكانية بين المحافظات، وفي هذه الحالة يبلغ المكسب السنوي المقابل 4,4 بلايين دولار في عام 2017 (بسر الدولار الثابت لعام 2015).

43 - وكان من شأن المكاسب المحتملة غير المحققة التي تقدر بنحو 4,4 بلايين دولار في إنفاق الأسر والتي كانت ستتحقق من خلال إعادة تخصيص أراضي المنطقة جيم للمنطقتين ألف وباء أن تعزز بشكل كبير رفاهية الأسر المعيشية بزيادة إنفاقها بنسبة 57 في المائة في عام 2017. وكما يتبين من الشكلياتين الرابع والخامس، ينطبق ذلك بشكل خاص على التجمعات السكانية في غور الأردن والأجزاء الجنوبية من الضفة الغربية، التي تهيم عليها المنطقة جيم ولديها أدنى معدل إنفاق لمكافئ الشخص البالغ وأعلى معدلات الفقر.

44 - وسيكون الإنفاق الإضافي غير المتحقق المقدر بنحو 4,4 بلايين دولار كافياً للحد من الفقر في التجمعات السكانية التي تزيد فيها حصة المنطقة جيم عن الصفر، كما أن الآثار الإيجابية غير المباشرة على بقية اقتصاد الضفة الغربية، من خلال توسع الطلب الإجمالي والصلات الأمامية والخلفية والقنوات المالية، ستساهم بشكل كبير في الحد من الفقر في كل مكان آخر.

45 - وتظهر استنتاجات هذا التقرير أن خفض القيود المفروضة في المنطقة ج إلى المستويات المطبقة في المنطقتين (أ) و (ب)، كخطوة نحو إنهاء الاحتلال، يمكن أن يحسن الأحوال الاقتصادية للشعب الفلسطيني بشكل كبير. ويترتب على ذلك أن المكاسب الاقتصادية ستكون أكبر بكثير عندما يتم إنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحين تتم تسوية النزاع وفقاً للقانون الدولي، سعياً إلى تحقيق رؤية حل الدولتين.

الجدول 4

نتائج النموذج الخطي المعمم (الأخطاء المعيارية، مجمعة على مستوى المحافظة)

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني			
(1)	(2)	(3)	(4)
3,051	-1,751 ^(ع)	-1,196 ^(د)	-1,291 ^(ب)
(3,386)	(0,819)	(0,581)	(0,568)
0,448 ^(ل)	0,100 ^(ب)	0,095 ^(ل)	0,095 ^(ل)
(0,037)	(0,031)	(0,027)	(0,026)
0,097	0,859 ^(ل)	0,520 ^(ل)	0,479 ^(ل)
(0,073)	(0,037)	(0,031)	(0,041)
-0,942 ^(ل)	0,585 ^(ل)	0,597 ^(ل)	0,603 ^(ل)
(0,194)	(0,088)	(0,078)	(0,065)

الاستقصاء بالاعتراض

المتغير الوهمي لعام 2017

جنين

طوباس

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني			
(1)	(2)	(3)	(4)
طولكرم	⁽¹⁾ 0,428	⁽¹⁾ 0,529	⁽¹⁾ 0,217
	(0,097)	(0,007)	(0,013)
نابلس	⁽¹⁾ 0,358	⁽¹⁾ 0,639	⁽¹⁾ 0,381
	(0,037)	(0,011)	(0,036)
قلقيلية	0,112	⁽⁻⁾ 0,083	⁽¹⁾ 0,743
	(0,160)	(0,029)	(0,038)
سلفيت	⁽¹⁾ 0,222-	⁽¹⁾ 0,407-	0,035
	(0,035)	(0,007)	(0,060)
أريحا	⁽¹⁾ 1,440-	⁽¹⁾ 0,653-	⁽²⁾ 0,091
	(0,335)	(0,071)	(0,045)
بيت لحم	0,035-	0,042	0,022
	(0,184)	(0,023)	(0,060)
الخليل	⁽¹⁾ 0,401	⁽¹⁾ 0,752	⁽¹⁾ 0,643
	(0,048)	(0,029)	(0,030)
المساحة اللوغارتمية للتجمعات	⁽¹⁾ 0,775	⁽¹⁾ 0,884	⁽¹⁾ 0,905
	(0,197)	(0,045)	(0,029)
لوغارتم الضياء الليلي خارج المستوطنات		⁽¹⁾ 1,177	⁽¹⁾ 1,135
		(0,047)	(0,055)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني		⁽¹⁾ 1,272-	
		(0,077)	
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × جنين			⁽¹⁾ 1,029-
			(0,017)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × طوباس			⁽¹⁾ 1,253-
			(0,075)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × طولكرم			⁽¹⁾ 0,843-
			(0,035)
حصة المنطقة جيم من التجمع جيم × نابلس			⁽¹⁾ 1,361-
			(0,074)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × قلقيلية			⁽¹⁾ 2,031-
			(0,055)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × سلفيت			⁽¹⁾ 1,462-
			(0,078)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني جيم × رام الله			⁽¹⁾ 1,216-
			(0,018)

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني			
(1)	(2)	(3)	(4)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني × أريحا			-2,542 ⁽¹⁾ (0,140)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني × بيت لحم			-1,159 ⁽¹⁾ (0,064)
حصة المنطقة جيم من التجمع السكاني × الخليل			-1,477 ⁽¹⁾ (0,047)
الملاحظات: 914			

ملاحظة: ترد الأخطاء القياسية بين قوسين.

المختصرات: R^2 ، نسبة الفرق المتعلقة بمتغير تابع يُفسَّر بمتغير مستقل.

(أ) حيث نقل القيمة الاحتمالية عن 0,01.

(ب) حيث نقل القيمة الاحتمالية عن 0,05.

(ج) حيث نقل القيمة الاحتمالية عن 0,1.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

46 - إن السيطرة الإسرائيلية المتعددة الطبقات المفروضة على الحركة لها تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي الفلسطيني والتنمية ورفاه الأسر المعيشية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. فالقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني تتجلى أكثر في المنطقة جيم ولكنها لا تقتصر عليها بأي حال من الأحوال.

47 - وفي التقرير السابق للأونكتاد المقدم إلى الجمعية العامة، قُدرت التكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية التي فرضتها إسرائيل على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في 30 في المائة من المنطقة جيم بنسبة 25,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية. وهذا التقرير يكمل التقرير السابق ويتضمن استنتاجاً مفاده أن تطبيق نفس القيود الاقتصادية المفروضة في المنطقتين ألف وباء على المنطقة جيم، أي إزالة القيود الإضافية المفروضة على المنطقة جيم بكاملها، يمكن أن يعزز إنفاق الأسر المعيشية إلى حد كبير ويحد من الفقر في التجمعات السكانية المصنفة جزئياً أو كلياً في إطار المنطقة جيم. ويبين في هذا التقرير أن في حال خفض القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم إلى المستويات المفروضة في المنطقتين ألف وباء، باعتبار ذلك خطوة صوب إنهاء الاحتلال، سيزيد مجموع الإنفاق في التجمعات السكانية الفلسطينية بنسبة تصل إلى 200 في المائة. وتشير نتائج التقديرات إلى أنه، في عام 2017، كان مجموع إنفاق الأسر المعيشية أكبر بمقدار 4,4 بلايين دولار (بسرعة الدولار الثابت لعام 2015) من الإنفاق الفعلي، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 57 في المائة في الإنفاق في الضفة الغربية، باستثناء محافظة القدس. ولا تقتصر النفقات غير المحققة على عام 2017، إذ أنها تنطبق على كل عام، وبمعدلات كبيرة.

48 - وتشير النتائج إلى أن تخفيف القيود المفروضة في المنطقة جيم يمكن أن يحسن الوضع الاقتصادي بشكل كبير. وتواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، والديمقراطية والقابلة للبقاء والمتصلة الأراضي، لتحيا جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع

إسرائيل على أساس حدود ما قبل عام 1967. ويقدر في هذا التقرير أنه، لولا القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، لكانت الأسر المعيشية الفلسطينية قد أنفقت 57 في المائة أكثر للحصول على السلع والخدمات الأساسية التي تنقذ الحياة وتعزز الرفاهية. ومن ثم فإن النفقات الضائعة المقدرة تؤدي إلى إفقار شديد للشعب الفلسطيني وتحد من إمكانية حصوله على السلع والخدمات الأساسية التي تهيم على إنفاقه، مثل الغذاء والتعليم والصحة والنقل والإسكان والاتصالات.

49 - ونسبة الإنفاق المقدّر إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفع باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويمثل إنفاق الأسر المعيشية عنصراً أساسياً في الطلب الإجمالي. وأشارت تقارير سابقة للأونكتاد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني مقيد في مجالي العرض والطلب على حد سواء. فزيادة الإنفاق من جانب الأسر المعيشية تحفز النمو الاقتصادي، وتهيئ فرص العمل، وتعزز الإيرادات المالية، وتوسع الحيز السياسي المتاح للحكومة الفلسطينية دون أن تترتب على ذلك آثار تضخمية هامة بالنسبة لاقتصاد يفقر إلى عملة وطنية ذات سيادة.

50 - وتؤدي المنطقة جيم دوراً شبيهاً بدور "منطقة اقتصادية معاكسة". ويقدر هذا التقرير الأثر السلبي للقيود والتجزئة الإدارية للصفة الغربية على رفاهية الأسر المعيشية الفلسطينية. وعندما ينتهي الاحتلال، ينبغي النظر في الإمكانيات الإيجابية لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة عادية من أجل إطلاق عنان الإمكانيات الهائلة التي يمنع الوضع الراهن في الميدان من تحقيقها حالياً.

51 - ويوصي الأمين العام بأن يدعو المجتمع الدولي إسرائيل إلى الامتثال لمسؤولياتها بموجب القانون الدولي بوسائل منها ما يلي:

(أ) تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار 2334 (2016)، الذي يؤكد من جديد أن إنشاء المستوطنات ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل؛

(ب) رفع جميع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم وخارجها من أجل تزويد الاقتصاد الفلسطيني بقاعدة موارد اقتصادية وطبيعية تـمـس الحاجة إليها لتحقيق التوسع الديمغرافي والتنمية والسعي بشكل واقعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) بذل كل الجهود اللازمة لإنهاء الاحتلال لوقف التكلفة الاقتصادية الكبيرة والمتزايدة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي وعكس مسارها.

52 - وإضافة إلى ذلك، يوصي الأونكتاد بأن يتخذ المجتمع الدولي خطوات لتحقيق ما يلي:

(أ) عكس الاتجاه المستمر المتمثل في انخفاض دعم الجهات المانحة للشعب الفلسطيني، الذي يعد دعماً بالغ الأهمية للتخفيف من الظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تفرضها إسرائيل. فتكلفة الاحتلال تشكل تحدياً كبيراً فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وإلى أن ينتهي الاحتلال، وتقاديا لحدوث المزيد من التدهور الحاد في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، لا يوجد حالياً بديل للمعونة الخارجية الكبيرة؛

(ب) الحصول على موارد إضافية لتلبية طلبات الجمعية العامة أن يقوم الأونكتاد بتقييم التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال. ويتطلب ذلك إنشاء إطار عمل منهجي وقائم على الأدلة وشامل ومستدام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتقييم التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال وإبلاغ الجمعية بالنتائج.

53 - ولا يمكن الاستعاضة عن حق الشعب الفلسطيني في التنمية وتقرير المصير وفي إقامة دولته بمساعدات إنسانية واقتصادية، وإن كانت ضرورية لفترة مؤقتة. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967)، و 338 (1973)، و 1397 (2002)، و 1515 (2003)، و 1850 (2008)، و 1860 (2009)، و 2334 (2016)، وإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً، تتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967. فلن تتحقق التطلعات المشروعة لكلا الشعبين إلا بتحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل مع اتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل ودولة فلسطين كليهما، وحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي حلاً دائماً عن طريق التفاوض.

نتائج الارتداد المرجح: النفقات اللوغاريتمية لمكافئ الشخص البالغ

2011	2017	المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني
(0,475) 4,321 ⁽¹⁾	(0,285) 5,495	الاستقصاء بالاعتراض
(0,524) 0,970 ⁽²⁾	(0,344) 0,104	الضفة الغربية
(0,0358) 0,0393-	(0,0627) 0,115- ⁽²⁾	منطقة ريفية * غزة
(0,0231) 0,0240	(0,0207) 0,0386- ⁽²⁾	منطقة ريفية * الضفة الغربية
(0,0348) 0,0539-	(0,0441) 0,0160	مخيم * غزة
(0,0310) 0,0817- ⁽¹⁾	(0,0385) 0,0561-	مخيم * الضفة الغربية
خصائص رب الأسرة المعيشية		
(0,0474) 0,104 ⁽²⁾	(0,0660) 0,264 ⁽¹⁾	نوع الجنس * غزة
(0,0324) 0,0196	(0,0341) 0,0320	نوع الجنس * الضفة الغربية
(0,130) 0,187-	(0,177) 0,230-	الوضع العائلي * غزة
(0,0604) 0,0594-	(0,0614) 0,00938-	الوضع العائلي * الضفة الغربية
(0,0319) 0,00779-	(0,0422) 0,00314	صفة اللاجئ * غزة
(0,0235) 0,00617	(0,0213) 0,0414- ⁽²⁾	صفة اللاجئ * الضفة الغربية
(0,0302) 0,0653 ⁽²⁾	(0,0415) 0,0593	المستوى التعليمي * غزة
(0,0224) 0,0410 ⁽²⁾	(0,0208) 0,0617 ⁽¹⁾	المستوى التعليمي * الضفة الغربية
الوضع الوظيفي		
قطاع العمالة (الخدمات هي فئة الأساس)		
(0,0448) 0,0338-	(0,0810) 0,129-	الزراعة * غزة
(0,0340) 0,106- ⁽¹⁾	(0,0399) 0,0528-	الزراعة * الضفة الغربية
(0,0714) 0,104-	(0,0931) 0,117-	البناء * غزة
(0,0319) 0,0905- ⁽¹⁾	(0,0324) 0,0247-	البناء * الضفة الغربية
(0,0581) 0,0810-	(0,0742) 0,0858-	الصناعة * غزة
(0,0285) 0,0618- ⁽²⁾	(0,0287) 0,0227-	الصناعة * الضفة الغربية
(0,0163) 0,0426 ⁽¹⁾	(0,0260) 0,0561 ⁽²⁾	عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين
(0,0105) 0,0521 ⁽¹⁾	(0,0124) 0,0532 ⁽¹⁾	عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين * الضفة الغربية
(0,0392) 0,0540	(0,494) 1,639 ⁽¹⁾	العمل في إسرائيل * غزة
(0,0308) 0,177 ⁽¹⁾	(0,0280) 0,130 ⁽¹⁾	عمل في إسرائيل * الضفة الغربية
(0,144) 0,102-	(0,350) 0,371	عمل في الخارج * غزة
(0,0310) 0,165 ⁽¹⁾	(0,136) 0,0294-	عمل في الخارج * الضفة الغربية
(0,0331) 0,199 ⁽¹⁾	(0,0431) 0,261 ⁽¹⁾	عمل في الحكومة الوطنية * غزة
(0,0328) 0,0402	(0,0305) 0,0210	عمل في الحكومة الوطنية * غزة

2011

2017 المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني

الخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية

⁽¹⁾ (0,0117) 0,0903-	⁽¹⁾ (0,0147) 0,112-	عدد الإناث * غزة
⁽¹⁾ (0,00862) 0,123-	⁽¹⁾ (0,00882) 0,120-	عدد الإناث * الضفة الغربية
⁽¹⁾ (0,0122) 0,0877-	⁽¹⁾ (0,0149) 0,0872-	عدد الإناث * غزة
⁽¹⁾ (0,00886) 0,108-	⁽¹⁾ (0,00935) 0,0955-	عدد الإناث * الضفة الغربية
(0,0107) 0,00147	(0,0138) 0,00523	عدد الأطفال * غزة
(0,00820) 0,00205	(0,00858) 0,000200-	عدد الأطفال * الضفة الغربية

إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

(0,145) 0,0180-	(0,0913) 0,107-	إمكانية الحصول على المياه العامة * غزة
⁽¹⁾ (0,0227) 0,126-	⁽¹⁾ (0,0278) 0,152-	إمكانية الحصول على المياه العامة * الضفة الغربية
⁽²⁾ (0,293) 0,544		إمكانية الحصول على الكهرباء * غزة
⁽³⁾ (0,122) 0,255-		إمكانية الحصول على الكهرباء * الضفة الغربية
⁽¹⁾ (0,0350) 0,121	⁽³⁾ (0,0528) 0,110-	التوصيل بشبكة المجاري
⁽¹⁾ (0,0237) 0,0915	(0,0228) 0,00923-	التوصيل بشبكة المجاري * الضفة الغربية

خصائص مسكن الأسرة المعيشية

(0,0533) 0,0233	(0,0448) 0,0111-	ملكية المنزل * غزة
⁽¹⁾ (0,0255) 0,0806-	⁽¹⁾ (0,0259) 0,0774-	ملكية المنزل * الضفة الغربية
⁽¹⁾ (0,0149) 0,0446	(0,0225) 0,0144	عدد الغرف * غزة
⁽¹⁾ (0,00947) 0,0314	⁽¹⁾ (0,0119) 0,0428	عدد الغرف * الضفة الغربية
⁽²⁾ (0,0238) 0,0433-	(0,0359) 0,0502	عدد الغرف * غزة
(0,0165) 0,0271	(0,0185) 0,0208-	عدد الغرف * الضفة الغربية
(0,257) 0,169	(0,183) 0,0802-	المطبخ * غزة
(0,146) 0,162	(0,144) 0,174	المطبخ * الضفة الغربية
(0,248) 0,0603	(0,0591) 0,0378	الحمام والمرحاض * غزة
(0,163) 0,158	(0,0385) 0,0549	الحمام والمرحاض * الضفة الغربية
⁽¹⁾ (0,0687) 0,288	(0,0963) 0,00506-	المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز * غزة
(0,0663) 0,0632	(0,103) 0,0689-	المصدر الرئيسي لطاقة الطهي هو الغاز * الضفة الغربية
(0,136) 0,101	(0,122) 0,138	المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز * غزة
(0,0205) 0,0237	(0,0208) 0,0171-	المصدر الرئيسي للتدفئة هو الغاز * الضفة الغربية

أصول الأسرة المعيشية

⁽¹⁾ (0,0528) 0,280	⁽¹⁾ (0,0703) 0,458	سيارة * غزة
⁽¹⁾ (0,0224) 0,301	⁽¹⁾ (0,0207) 0,372	سيارة * الضفة الغربية
⁽³⁾ (0,0557) 0,113	(0,0737) 0,0442	ثلاجة * غزة
⁽¹⁾ (0,0598) 0,181	(0,0745) 0,0936	ثلاجة * الضفة الغربية
(0,0286) 0,000375-	⁽²⁾ (0,0371) 0,0619	غلاية * غزة

المتغيرات المستقلة المستقاة من استقصاء الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني		
2011	2017	
(0,0213) 0,0358 ^(ع)	0,112 (0,0199) ^(ل)	غلاية * الضفة الغربية
—	0,864 (0,493) ^(ع)	تدفئة مركزية * غزة
0,155 (0,038) ^(ل)	0,0589 (0,0793)	تدفئة مركزية * الضفة الغربية
0,160 (0,0460) ^(ل)	0,0763 (0,0604)	مكنسة كهربائية * غزة
0,153 (0,0231) ^(ل)	0,0798 (0,0212) ^(ل)	مكنسة كهربائية * الضفة الغربية
0,102 (0,118)	0,0471- (0,0647)	موقد طهي * غزة
0,0962 (0,0942)	0,0323 (0,0346)	موقد طهي * الضفة الغربية
0,0919 (0,0552) ^(ع)	0,0421- (0,0367)	غسالة * غزة
0,0902 (0,0452) ^(ب)	0,0549- (0,0197) ^(ل)	غسالة * الضفة الغربية
0,136 (0,0404) ^(ع)	0,188 (0,0588) ^(ل)	مكتبة منزلية * غزة
0,0922 (0,0247) ^(ل)	0,0602 (0,0292) ^(ب)	مكتبة منزلية * الضفة الغربية
0,00629- (0,0747)	0,131 (0,0437) ^(ل)	تلفزيون * غزة
0,0908 (0,0655)	0,184 (0,0211) ^(ل)	تلفزيون * الضفة الغربية
0,108 (0,0322) ^(ل)	0,189 (0,0448) ^(ل)	خط هاتف * غزة
0,123 (0,0209) ^(ل)	0,0469 ^(ب)	خط هاتف * الضفة الغربية
0,162 (0,0315) ^(ل)	0,0876 (0,0441) ^(ب)	حاسوب * غزة
0,0838 (0,0209) ^(ل)	0,0576 (0,0211) ^(ل)	حاسوب * الضفة الغربية
0,0140- (0,0802)	0,200 (0,0432) ^(ل)	هاتف محمول * غزة
		هاتف محمول * الضفة الغربية
0,5004	0,5511	R²
4 317	3 734	عدد الملاحظات

المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: ترد الأخطاء القياسية بين قوسين.

المختصرات: R²، نسبة الفرق المتعلقة بمتغير تابع يُفسَّر بمتغير مستقل. * غزة، مضروباً في المتغير الوهمي لغزة؛ * الضفة الغربية، مضروباً في المتغير الوهمي للضفة الغربية.

(أ) حيث تقل القيمة الاحتمالية عن 0,01.

(ب) حيث تقل القيمة الاحتمالية عن 0,05.

(ج) حيث تقل القيمة الاحتمالية عن 0,1.